

محور تونس- الجزائر- ليبيا : نحو بناء كتل اقليمي لمواجهة التحديات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية

Tunisia -Algeria -Libya Axis: Towards building a regional block to Face the geopolitical challenges in the Maghreb region

بورنان نعيمة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bouranane.naima.dz@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/25

تاريخ القبول: 2024/06/26

تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

تناقش هذه الدراسة التفاعلات البينية في المنطقة المغاربية، في ظل سياق اقليمي ودولي متوتر على جميع الاصعدة السياسية والامنية، وكذا الاقتصادية، والذي شهد بتاريخ 22 افريل 2024، الاعلان عن مبادرة ثلاثية بين تونس والجزائر وليبيا، كاستجابة لتحديات جيوسياسية، وهي صيغة تشاورية ثلاثية تسعى للخروج من وضع التجميد الذي شهده اتحاد المغرب العربي منذ 1995. ومدى امكانية بناء كتل اقليمي لمواجهة التحديات الراهنة، فالمقومات التي تتمتع بها المنطقة، لم يتم استثمارها لتفعيل نظام اقليمي اكثر اندماجا في الممارسة الدولية.

ما يجعل من قمة تونس بادرة فعلية لدفع التنسيق والتعاون لوضع ترتيبات اتفاقية، وضرورة حول التهديدات المتصاعدة، والتي لا يمكن ايجاد حلول لها الا في اطار تكاملي متشابك، على غرار الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، التي تشترك الدول الثلاث في تداعياتها على امنها الوطني، كذلك الازمة في ليبيا التي اكدت القمة على رفض التدخل الاجنبي فيها، الى جانب الابعاد الاقتصادية التجارية والبيئية للمبادرة، ومكانة مشاريع الأمن الغذائي و المائي من مخارجات هذه القمة الاقليمية.

كلمات مفتاحية: قمة تونس الثلاثية، اتحاد المغرب العربي، الفراغ الاقليمي، الجيوسياسية.

Abstract:

This study discusses the bilateral interactions in the Maghreb region in the unstable regional and international context at all levels; political, security and economic. This region has witnessed the declaration of the three-party consultancy initiative issued in April 22nd, 2024 between Tunisia, Algeria and Libya. This initiative was a response to the geopolitical struggle and aims at overcoming the status quo situation that has witnessed the Arab Maghreb Union since 1995 and the possibility to build a regional block to face the current challenges. This possibility is based on the potential of the region that has not been exploited yet to activate a more integrated and inclusive regional system in the international practice. Therefore, the Tunisia summit can be considered as a concrete initiative to boost the coordination and collaboration in order to prepare for a necessary convention to face the increasing threats that cannot be dealt with unless there is a framework for an interwoven complementarity. Examples of these threats are illegal immigration and organized crime that the three countries bear their consequences together on their national security in addition to the crisis in Libya about , which the summit confirms its rejection to any foreign intervention to solve it. Finally, alongside the security and political issues, this summit highlighted the economic, commercial, and environmental dimensions as well as the position of food and water security projects as key outcomes .

Keywords: Tunis tripartite Summit, Arab Maghreb Union, regional emptiness, geopolitics

1. مقدمة:

لم تستفد المنطقة المغاربية من تمتعها بمقومات استراتيجية، والتي من المفروض انها القاعدة الأكثر قدرة على دفعها نحو تكامل ناجح وفعال، كالتلاحم الديني والجغرافي، اللغوي والثقافي، الى جانب المقدرات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى التاريخ والمصير المتداخلين، من ان تبني كتلة تكاملية لها وزنا تفاوضيا وتواجدا إقليميا منافسا عالميا.

وبما ان الفكر السياسي التكاملي تأصلت طروحاته تفسيرا لتفاعلات متباينة بين الدول، فرضت نماذج غير تقليدية لأطر التعاون، استجابة لمواجهة التهديدات الناجمة عن تشابك سياقاتها ومداخلها، واختلاف درجات تأثير الدول بها تماشيا وامكاناتها وقوتها إقليميا او دوليا.

ولعل محصلة ما طرحه المفكر روبر كيوهان (Robert Kéohane (1941، تكمن في ان الاتجاه نحو تطوير نماذج استباقية لتفعيل الاعتماد المتبادل، والبحث عن اطر اكثر استعدادا لتبني المسار نحو تحقيقه، يحتاج الى إرادة سياسية مدركة لحجم الرهانات وهو ما يدعمه فكر جوزيف ناي Joseph Ney (1937)، من خلال دور القادة الكبير في فرض اقدام سياسي لاستحداث فرص نحو الحل، حتى وان بدت انها غير مألوفة، لان الخبرة السياسية اثبتت ان الأصل في التفاعلات هو التغيير ضمن الثبات، التنافس مع الانفتاح، التكامل مع الفطنة للمخاطر، والتوجه نحو تنمية الثقة، وبناء هيئات تتمكن من الاعداد لترتيبات مستحدثة مشتركة واكيد ربحية .

وفي هذا الاتجاه التفاعلي في السياسة الدولية فكرا وممارسة، ورفضاً لمنطق الخضوع لتقلبات مزاج طرف واحد، و لصانع قرار لا يؤمن بالمصير المشترك للمنطقة، وغير واع بمحتمية التصدي لمخرجات وتيرة العولمة المتسارعة امام الوتيرة المنخفضة للتداخل السياسي و الاقتصادي وحتى الأمني مغاربيا.

وكما كان التكامل المغاربي هو أحد الاستجابات لل صعوبات التي واجهت المنطقة سابقا ولا تزال ، يبدو ان مبادرة القمة الثلاثية الأطراف هي ايضا استجابة عقلانية من القادة الثلاث لتحديات سياسية واقتصادية وامنية في ظل سياقات جيوسياسية متغيرة ومتشابكة.

وعليه تأتي الاشكالية التالية:

في ظل السياقات الجديدة، هل التوجه نحو بناء تكتل إقليمي بين الجزائر، تونس وليبيا هو ضرورة استراتيجية لمواجهة التهديدات المتصاعدة في المنطقة المغاربية؟

ومن خلال نسق منهجي متكامل، قوامه التحليل، ودعامته المقارنة، وضمن كيف وصفي، تأتي الإجابة على الإشكالية، من خلال ثلاث محاور، وفق تسلسل كرونولوجي من خلال العناصر التالية :

أولاً- اتحاد المغرب العربي: من فكر النشأة الى قرار التجميد

يستمد انشاء اتحاد المغرب العربي جذوره من الفكر التحرري الذي أوحى ورافق التوجه المناهض والمتساند لدول المنطقة ضد الاحتلال، سيما بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر، اين تجلت روح المقاومة الشعبية المسلحة في كل الأقطار.

ولعل ما طرحه مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة لعام 1947 بروح واهداف المصير المشترك، من ابعاد استراتيجية ودبلوماسية وحتى تنظيمية للحركات المقاومة وكيفية مواجهة الاستعمار، هو نتيجة لمساعي الفكر السياسي المغاربي آنذاك

1. مؤتمر طنجة أفكار استباقية للتكامل : جمدت في المهديّة و وإدت في اتفاق ايجلي

هذه المدخلات الفكرية والروحية ذات المنشأ المقاوم، اثمرت عن ندوة طنجة 1958، الذي نعت بمؤتمر الوحدة، حيث دعا الى بناء نموذج فدرالي للتكامل في المنطقة، ليس لهدف طرد الاستعمار فقط، بل أيضا لمواجهة الاستراتيجيات الدولية وضمان حق الأجيال القادمة في الحرية والتنمية. لكن هذه المخرجات الطموحة اصطدمت بأهداف مبيّنة لاجتماع المهديّة جوان 1958، حيث قوض من مثالية فكرة التعاون المغاربي.

و بدأت تتوالى التناقضات كاشفة عن المصالح الضيقة والنوايا القطرية، والتي فضحت اتفاقية ايجلي بين فرنسا وتونس حقيقتها، و بينت تعارضها مع المبادئ المتفق عليها في مؤتمر طنجة، حيث تقضي هذه الاتفاقية بإنشاء أنبوب لنقل النفط الجزائري من إيجلي الى فرنسا عبر مرفأ الصخرة بتونس، و صادقت عليها تونس في 30 جوان 1958، في حين كانت قد رفضت ليبيا العرض، تضامنا مع الثورة التحريرية في الجزائر. (CANTONI, 2017)

ويمكن ارجاع ذلك الى ان كل من تونس والمغرب قد تخلفا عن تبني مبادئ طنجة، باعتبارهما دولتين مستقلتين و ذات سيادة، وبالتالي لا بد لهما من مراعاة طموحات شعبيهما في التنمية، ولو كان مصدرها التعاون مع الاستعمار الفرنسي الذي لايزال يكافح نيره الشعب الجزائري، وبالتالي بقيت فكرة الوحدة لا تتعدى التعاون الممكن من اجل ترتيبات و مساعدات للمقاومة في الجزائر.

2. نماذج طموحة للتكامل الاقتصادي تواجه التجميد الأول

بعد استقلال الأقطار الثلاثة، انتقل الفكر الودوي الى مستوى اخر من التكامل، سيما في شقه الاقتصادي، وهذا خلال الفترة (1964-19981). والتي تدرجت طبيعة التفاعلات الاقتصادية فيها مع التدرج في التنسيق، وفق النماذج التالية: (الفيلاي، 2005، الصفحات 24-27)

- نموذج التعاون على مستوى القطاعات (1964 - 1967)، أين أسس الدول الثلاث المجلس الاستشاري المغربي الدائم كلبنة للتداول حول السياسات الاقتصادية والجمركية وإيجاد سبل لتنسيق اليات تنقل الأشخاص والسلع الصناعية، وقد انضمت موريتانيا وليبيا فيما بعد، معلنين بذلك عن نموذج تعاوني إقليمي اعتبر الأول من نوعه يحتضن الأقطار الخمسة كاملة.

- نموذج التعاون الكلي (1968-1975)، وفق اتفاق مغربي، للبحث في كيفية تطوير القطاعات البينية وتنويعها.

- نموذج المشاريع داخل القطاع (1975-1981)، والذي ميز التفاعلات البينية خاصة في القطاع الزراعي، حيث اسفر عن مشروع المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة.

لكن قوضت هذه النتائج التكاملية اقتصاديا، وجمدت اجتماعات وزراء الاقتصاد، وتوقف عمل لجان القطاعات وتراجع الاهتمام بالمشاريع المحققة، وحبست في الادراج الدراسات والمشاريع المزمع تحقيقها، وتم تعليق اعمال المجلس الاستشاري المغربي دون رجعة.

ومرة أخرى تغلب المصالح الضيقة للأنظمة على الرهانات الكبرى التي تواجهها المنطقة، فالمملكة المغربية كانت قد أعلنت عند انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية عام 1976، عن قطع العلاقات مع الجزائر في 7 مارس 1976، كما فرضت التأشيرات على الجزائريين كافة حتى المقيمين خارجها، كرد على وفاء الجمهورية الجزائرية لمبادئها وتمسكها بالمواثيق الأممية، بمساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعم حركات التحرر في العالم أينما كانت ومهما كانت ديانتها وثقافتها، والذي هو مبدا مقدس في العقيدة الجزائرية منذ تأسيسها، حيث رفضت الجزائر رفضا مطلقا سلوك "الكولسة" بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا والمسفر عن اتفاق تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب .

وهكذا استمرت العلاقات بين اقطار المنطقة الخمسة، بتأرجحها بين التفاعلات السلمية في ارقى صورها التكاملية أحيانا، وبين التفاعلات اللاسلمية التصادية أحيانا أخرى، وتأرجحت معها المبادرات والمساعدات الى الثلاثية املا في تفعيل بعد خماسي لأجل حلول مشتركة مستقبلا.

3. انطلاق عهد المصالحات وخفض التوترات

اعتبر "اتفاق الاخاء والوفاق" بين الجزائر وتونس فيفري 1983، بداية الانفراج في المنطقة كونه ابقى الدعوة مفتوحة لبقية الدول الثلاث للالتحاق، و فعلا انضمت موريتانيا في ديسمبر 1983، في حين المغرب جاذبا معه ليبيا، رفض الالتحاق واعتبر انه موجه ضدهما، وانه عرقلة للمغرب العربي الموحد، رغم نص الاتفاقية على الحرص والانتماء للمغرب العربي الكبير في اكثر من ستة مواضع. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1983)

ولكن إصرار المملكة المغربية على منطق المؤامرة في تأويل "الاخاء والوفاق"، وتفسيرها اللاعقلاني لبنودها وحديثاتها، من اجل صرف نظر الراي العام المغربي عن الظروف الاقتصادية-الاجتماعية المتدهورة وتحويله نحو ازمة وهمية مفتعلة محورها التعاون الجزائري- التونسي- الموريتاني.

وفي رمزية مقصودة، ومن الحدود مع الجزائر جاء اعلان المملكة عن ميلاد معاهدة "الاتحاد العربي الافريقي" مع الجماهيرية الليبية في اوت 1983، والتي فرضت من خلالها المغرب على ليبيا ان توقف المساعدات لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ولم تعطي الاتفاقية مدلولاً للبعد المغربي بالقدر الذي وجد في معاهدة الاخاء والوفاق، حيث أعطت الأولوية في الترتيب للبعد الإسلامي والعربي والمتوسطي فالمغربي، دون الافريقي الذي هو أصلا موجود في تسمية الاتفاقية وغير مذكور اطلاقا في متنها. (المملكة المغربية، 1984)

وفي الوقت الذي بقي مجال التعاون وفق اتفاقية الاخاء والوفاق ممتد ومفتوح بين البلدين، الا ان اتفاقية وجدة سرعان ما تم التراجع عنها من قبل المغرب، والغائها في اوت 1986، كرد على اعتراف ليبيا بالصحراء الغربية واحقية الشعب الصحراوي في ارضه وثرواتها.

وهكذا استمر المشهد الذي طبع العلاقات بين دول المنطقة، في التوتر والتأزم، بين ثنائيات متجاذبة على غرار (ليبيا مع تونس المغرب مع الجزائر، المغرب مع ليبيا)، ميزه تبادل الاتهامات والتنديد بالسياسات.

ومع تعدد مساعي المصالحة والإصلاح بين الاصدقاء، على غرار مبادرات الكويت، السعودية والجامعة العربية، بدأت تظهر بوادر التقارب والحوار بين الثنائيات، وتأمّلت شعوب المنطقة خيرا بعودة العلاقات الرسمية الدبلوماسية الليبية-التونسية (28_ديسمبر 1987)، و الليبية-الجزائرية (28_جانفي 1986)، والمغربية-الجزائرية (11ماي 1988)، هذه الأخيرة التي تمت وفق أربعة مبادئ قاعدية اكدها البيان المشترك بين الدولتين، وهي: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024).

مبدأ السلم والتعاون لتعزيز علاقات دائمة يطبعها حسن الجوار ؛ الالتزام بالمعاهدات المبرمة ؛ دعم القضية الفلسطينية وحق الشعب في اقامة دولته ؛ حل نهائي لنزاع الصحراء الغربية و تنظيم استفتاء تقرير المصير . و اخذت الدول على عاتقها تحقيق التنمية، ودخلت في مشاريع متعددة وعلى كل الأصعدة الاقتصادية وبصورة خرجت فيها من الثنائيات الى طموح العمل الجماعي على تحقيق مغرب عربي متكامل، قد يكون مدخله قطاعات الفلاحة و الصيد او النقل والكهرباء..

4. من التقاربات الثنائية الى اجتماع قمة خماسية الأطراف

مع بداية عقد الثمانينيات عرف العالم توجهها كبيرا نحو التكامل الإقليمي بكل صوره ومستوياته، سيما الاقتصادي منه، حيث لا يمكن للمنطقة ان تبقى في منأى عن هذا الركب من التفاعلات، سيما وانه قد حوشر شمالا بتطور التجربة الأوروبية وتوسعها كتكامل عمودي وافقي، وجنوبا وعلى حدوده ظهرت عدة تجارب افريقية في اطار الإقليمية التقليدية كالجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا ECOWAS عام 1975، والجماعة الاقتصادية لوسط افريقيا ECCAS عام 1980، والسوق المشتركة لشرق افريقيا وجنوبها COMESA عام 1982، والهيئة الحكومية للتنمية IGAD عام 1982، الى جانب النموذج العربي الناجح كمجلس التعاون الخليج. (Suarez, 2009, pp. 71-140)

واصبح من الضروري مواكبة هذه التحولات الإقليمية والدولية، والسير ضمنها وليس بالتوازي معها، وهو ما مهد له لقاء زلادة بالجزائر في 10 جوان 1988 اذ جمع القادة الخمس للمغرب العربي، وتم خلاله التشاور حول اليات حل قضية الصحراء الغربية والذهاب نحو اطلاق فضاء تكاملي اقتصادي في المنطقة، وهو المقترح الجزائري والأكثر عقلانية والذي يقوم على التدرج في العملية التكاملية، مقارنة مع المقترح الليبي الرامي الى وحدة آنية أوسع واشمل عربيا، او التونسي وفق نموذج مفتوح على الشعوب والحدود.

5. اتحاد المغرب العربي: حقيقة قانونية في مواجهة واقع اقتصادي وسياسي وامني معقد

وجاء لقاء القادة الخمسة في مراكش في فيفري 1989، معلنا عن قيام تكامل كوفدرالي بين الدول. (اتحاد المغرب العربي) وبوتيرة سريعة وكبيرة -بعد توقيع معاهدة اعلان الاتحاد - قامت بتأسيس الأجهزة والاليات التي من خلالها ستنفذ اهداف الاتفاقية، وفعلا وفي غضون سنوات فقط (1989-1991)، كانت قد ارسى المؤسسات المنصوص عليها، انطلاقا من الأمانة العامة ومجلس الشورى فالهيئة القضائية الى اللجان الوزارية الاستشارية والمصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

ولكن ورغم وجود الاطار السياسي-القانوني، وتوالي التصريحات وتدفق الاتفاقيات البينية في العديد من القطاعات والميادين، وتحديد الاليات المؤسساتية وضبطها لتجسيد تكامل مغاربي فعلي وفعال، الا انه اخفق في خلق سوق اقتصادية مشتركة، في ظل توترات سياسية متشابكة المصدر والحدة، بل أخفقت حتى في بناء منطقة تجارة حرة فيما بينها، او حتى رفع معدلات التبادلات التجارية البينية وتنوع هياكلها ومصادرها، فما بالنا بالطموح في اتحاد مغاربي منافس إقليمي ودوليا على غرار التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى، فمنطقة التجارة الحرة المزمع تحقيقها عام 1992، لم تر النور الى يومنا هذا.

ما يعني ان الحقيقة القانونية والحضارية-المجتمعية للمغرب العربي الموحد، لم تحمه من الواقع السياسي المضطرب والمتجاذب، اذ انه لم تستمر اللقاءات على مستوى القمة ولم يصمد التقارب بين القادة طويلا، فقد عقدت ستة قمم فقط بعد مراكش، اخرها في تونس 1994.

6. اعلان المملكة المغربية تجسيد اتحاد المغرب العربي مرة اخرى

باعتبار ان المؤسسة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات والفصل فيها في الاتحاد هي المجلس الرئاسي والمجتمعة اجتماعاته منذ 1994، فان الخيار المغربي والقرار الفردي اللاتشاورى لتقرير مصير الاتحاد بتجميده، عطل كل الأجهزة والاليات وعرقل دفع وتيرة انجاز المشاريع المتفق حولها سابقا، واجهض إمكانية حل مشاكل وتهديدات اقتصادية-مالية وسياسية-امنية، و بيئية-مناخية بل وحتى مجتمعية-ثقافية، استوطنت واستحوذت على المشهد في المنطقة، وبالتالي أهدرت فرصة مواجهتها الجماعية في حينها آنذاك، وبأقل تكلفة.

حيث أعلنت المغرب في 20 ديسمبر 1995 عن تجسيد الاتحاد وتشبيط اجهزته باستثناء الأمانة العامة، وتوظيفها طيلة هذه المدة كعون دبلوماسي للرباط، خدمة لتوجهاتها المنفردة لا الجماعية، من خلال وزير خارجيتها الذي راسل نظرائه في الدول الخمسة على سبيل الاعلام لا المشاورة ولا المشاركة حول هذا القرار- على الرغم من ان اتفاقية تأسيس الاتحاد تقضي باتخاذ القرارات بالإجماع - جارا بذلك المنظمة الى تداعيات كارثية متلاحقة، اعقدها ان الاتحاد يحتضر اليوم وفي حالة غيبوبة.

وبعد خمس وثلاثين سنة من اتفاق مراكش، لم يراوح الاتحاد مكانه ولم يشهد اي تقدم في أهدافه المؤسس لأجلها، وهي نتيجة طبيعية لفترة هيمن عليها قرار المغرب بالتجميد لمدة ثلاثين سنة، اخذت من طموح الشعوب، ونالت من دراسات الخبراء والفنيين، وضربت عرض الحائط نوايا المختصين في تجسيدها، وضيعت على المنطقة إمكانية التواجد ككتلة تفاوضية قوية إقليمية ودولية منافسة .

ثانيا- قمة تونس الثلاثية 2024 : ضرورة جيو-استراتيجية

اصبح جليا ان عرقلة الإنجازات وتجميد المشاريع، قتل التجربة التكاملية واهدر فرص تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة من جهة، ولكن أيضا ومن جهة أخرى كشف النوايا وخرجها للعلن، واتضحت الرؤيا واصبح لزاما إيجاد حلول استباقية ورفض الاستسلام لمصير جماعي حدده قرار منفرد، نحو تفاعلات أكثر إيجابية للخروج من هذا الوضع الراكد الذي استفحلت تداعياته و تدرك الجزائر، وهي الطرف المبادر لهذا الاطار التنسيقى، ان شمال افريقيا والمغرب العربي، تعد المنطقة الوحيدة من العالم التي تعرف غياب قنوات للتشاور، الدوري والمنتظم بين دوله، لهذا جاء استحداث آلية لسد الفراغ، واسماع صوتها في كل المحافل الدولية للجهوية. (وكالة الأنباء، 2024)

حيث تحكم قمة تونس دوافع امنية وجيوسياسية، وحتمية جيو اقتصادية، لطرح حلول مشتركة لأزمات ومخاطر قائمة، في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة تهدد سلامة الدول.

1. سياسات اقتصادية متعارضة

ضيعت فرصة انشاء اتحاد نقدي يمكنه دفع التنمية وتحقيق النمو بتطوير الاستثمارات، وهياكل انتاج متنوع تشابكي، مخلفة أنظمة مالية متأخرة لدرجة لا يمكن معها اجراء تحويلات في الميزانية فيما بينها، أدى الى تجارة بينية متدنية والاضعف من بين معدلات التجارة الإقليمية والاقل اندماجا في العالم. فالتجارة العالمية اليوم تتم وبصورة كبيرة في اسواق التكامل الاقليمي، حيث تمثل التجارة الإقليمية للاتحاد الأوروبي - 60%، وتجاوزت 22% لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبلغت في السوق المشتركة لبلدان الساحل الجنوبي 19%، في حين المنطقة المغاربية لم تتجاوز نسبة 3%، وحدد حجم التجارة الخارجية فيها عام 2017 ب2.7%، مقارنة ب1.3% عام 2016، و بمعدل 3.2% بين عامي 2012- 2017. (Banque africaine de développement , 2019, pp. 30-42)

ففي سياق دولي يتميز بالتنافس عن المورد المائي و الكهربائي، والطاقي والغذائي، ويستقطب الشركاء الخارجيين لدعم ذلك، ويعمل بالمبدأ الاقتصادي القائم على ان فرصة التنمية تكمن في التكامل والانفتاح، نجد ان التفاعلات الاقتصادية في المنطقة اخذت سياقاً معاكساً تماماً، ما عطل المكاسب الممكنة من الانفتاح والاتحاد وأخرها.

فمن بين الثمانية والثلاثين اتفاقية الموقعة في اطار الاتحاد، لم تدخل حيز التنفيذ الا خمسة منها، لأنه في الوقت الذي صادقت الجزائر على اكثر من تسعة وعشرين منها، وصادقت تونس وليبيا وموريتانيا على اكثر من عشرين منها، لم تصادق المغرب الا على خمسة فقط وهي الاتفاقيات ذات الطابع الهيكلي لا غير، وهي حصيلة ضعيفة مقارنة بكم الاتفاقيات الموجهة لتنمية المشاريع الاقتصادية والصناعية في المنطقة، والتي هي تكلفة ثقيلة أخرى يتحمل مسؤوليتها قرار التجميد من المغرب والأحادي الطرف.

2. خيارات السياسة الخارجية في المغرب وتوجهها نحو أطر إقليمية ودولية اخرى

والتي طبعها ارادة المملكة المغربية في التحول نحو خيارات أخرى، أوجدت للنظام من خلالها ولاءات وتحالفات خارج حدود المنطقة المغربية، باعتبارها اقتصاد موجه الى الخارج، حتى انها كانت قد قدمت طلب للانضمام للاتحاد الأوروبي عام 1987، ورحبت بمساعي الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي عام 2011، الى جانب التواجد في تجمعات إقليمية اخرى كمجموعة اغادير 2004، ورغبتها في الالتحاق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. أيضا التوجه نحو اسبانيا والولايات المتحدة الامريكية، والتنسيق مع فرنسا لإدارة الازمة في الساحل، الذي هو الجوار الجنوبي مباشرة للجزائر وليبيا وتونس وليس حدود المغرب اطلاقا، احيانا بالمزايدة على المبادرات الجزائرية لحل الازمة، وحيانا بالدعاية المغرضة للتشكيك في هذه المبادرات وأهدافها، والحوار دون نجاحها سيما مع "اتفاق الجزائر" للسلم والمصالحة في مالي عام 2015 .

ولعل عرضها على دول الساحل مبادرة النفاذ الى المحيط الأطلسي في ديسمبر 2023، اكبر دليل على نوايا السياسة الخارجية للمملكة على توطين و تعميق التوتر و والاستقرار في منطقة العمق الامني الوطني لكل من الدول الثلاث الجزائر و تونس و ليبيا. لكن يبقى الخيار الذي تجاوز كل المبادئ والاعراف الدبلوماسية، وغلق أي إمكانية للحوار والاتصال السياسي، هو العلاقات مع الكيان الإسرائيلي. ما يؤكد ان المغرب فضلت الأطر الخارجية لمناقشة قضايا المنطقة، بل وتستعدي الموقف المشترك في المسائل الدولية عامة، ومسألة الصراع العربي-الإسرائيلي خاصة.

3. الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر و المغرب:

بعد قطع المغرب العلاقات مع الجزائر سنة 1976، و الذهاب في عام 1995 الى اقرار تجميد اتحاد المغرب العربي الى يومنا هذا، وبعد عدة سنوات من التوترات والاستفزازات المغربية المتزايدة، دفعت السلطات الجزائرية الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها عام 2021. وكان قد سبقها علاقات ثنائية تراوحت بين التصعيد والتهدة، لعل ابرز محطاتها اغلاق الحدود البرية بين البلدين في اوت 1994.

ثم أخذت مسارا خطيرا، عند دعوة ممثل المغرب في الأمم المتحدة -خلال اجتماع دول عدم الانحياز يومي 13 و 14 جويلية 2021- ما عبر عنه ب "حق تقرير المصير لشعب القبائل"، بالنسبة للجزائر، كما ان الدعم المغربي لحركة "الماك" الانفصالية والمصنفة في قائمة "المنظمات الإرهابية"، هو بذلك قد تعدى الخطوط الحمراء (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)، بالنسبة للدولة الجزائرية .

كما ان اقدام المغرب في 10 ديسمبر 2020 على التطبيع مع إسرائيل بدعم من الإدارة الأميركية طبعاً، وجعل اقليمها قاعدة خلفية للتهديدات الإسرائيلية للأمن الإقليمي . سيما، بعد أن وقّع المغرب معها، و خلال زيارة وزير دفاعها للمملكة اتفاقاً للتعاون الأمني والعسكري، اين لوح من اراضي المغرب بالاستعداد للعدوان على الجزائر وتهديدها. فالعلاقات بين المغرب و الكيان الاسرائيلي قد بدأت سريا منذ جانفي 1961، كما ارسلت اسرائيل للمغرب في اكتوبر عام 1963 طائرات حربية من طراز مستار Mystère ودبابات من صنع فرنسي عبر صفقة رتبها ايران في عهد الشاه، لاستعمالها في حربها على الجزائر فيما عرف بحرب الرمال. (Levi, 2018, p. 03) واستمرت المملكة بممارستها الاسلامية ضد الجزائر، بل وبلغت منتهاها مع عمليات التجسس على العديد من المسؤولين الجزائريين من قبل أجهزتها الاستخباراتية بين سنتي 2017 و 2019 ، من خلال برنامج بيجاسوس الإسرائيلي. و بناء على هذه التطورات، فقد قررت الجزائر كخطوة أولى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية ابتداء من 24 أوت 2021 . تلتها خطوات اخرى، كعدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مروراً بالمغرب، و أيضا غلق المجال الجوي الجزائري أمام رحلات الطيران المغربي.

ثالثا-مخرجات قمة تونس- الجزائر- ليبيا: رغم ان مسؤولية تجميد اتحاد المغرب العربي، يتحملها النظام المغربي ونخبه السياسية، الا انه دفعت شعوب واجيال المنطقة من حقها وفرصتها في التنمية والامن المستدامين.

وعليه وبما ان حسن النية لا يغني عن التنفط للمخاطر والاستعداد لها، جاءت قمة تونس الثلاثية الى جانب الجزائر وليبيا بتاريخ 22 افريل 2024، والتي كانت قد تبلورت و تأكدت فكرتها على هامش قمة منتدى الدول المصدرة للغاز المنعقدة بالجزائر في 2 مارس 2024، اين اعتمد القادة مبدا الاجتماع التشاوري المغاربي الثلاثي كل ثلاثة اشهر، لمتابعة التطورات وتقييم المنجزات، املا في ان تشمل النتائج الإيجابية للتكامل هذا بقية الدول مستقبلا، حيث تبقى المبادرة مفتوحة امام الجميع في المنطقة، لخلق ديناميكية اقليمية في الكتلة المغاربية مجددا. فالمبادرة فضاء متجدد للنقاش و الحوار على أساس المصلحة المشتركة للشعوب، ليس في قراره بديلا عن اتحاد المغرب العربي، ولا موازيا له اطلاقا، بل على العكس هو متنفس لحالة الانسداد والخمول التي فرضت على مساره منذ 1995. وقد اتفق القادة على تشكيل فرق مشتركة لتنسيق الجهود لترجمة الاهداف التالية: (رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2024)

1. التأكيد على الدعم والسعي الدائمين للاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس: تبني الموقف الموحد اتجاه القضايا العادلة في السياسة الدولية، والتي تعتبر القضية الفلسطينية أهمها بالنسبة للقادة الثلاث، حيث طالبت القمة من خلال بيانها الختامي المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته اتجاه حرب الإبادة والتطهير العرقي الممارسين ضد الشعب الفلسطيني، والتعجيل بوقف اطلاق النار، مع وجوب الاعتراف بفلسطين كدولة في هيئة الأمم المتحدة.

2. توحيد المواقف وتبني مبدأ رفض التدخل الأجنبي في المنطقة عامة وليبيا خاصة: من المؤكد ان مبدا الوضع المتأزم في اي منطقة كانت، لا يبرر لأي طرف اجنبي التدخل في سيادة الدول وشؤونها الداخلية، وانه رغم تعثر المبادرات السياسية نحو انتقال سلس وفشل النخب في تفعيل اليات توافقية في ليبيا وبعض دول الساحل والصحراء. اطلاقا لا يعطي المسوغ او الحق لتكالب القوى الخارجية على تطبيق الحل العسكري و الحروب بالوكالة فيها، على غرار الصراع بين محورين اقليميين تركيا وقطر و محور مصر و الامارات و السعودية . حيث كان على المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤوليته، بأن يتدخل لفرض حل الحفاظ على الدولة واستقرارها، بدل التدخل الميداني عسكريا الذي ادخل ليبيا والمنطقة ككل في تداعيات فوضى التقسيم والدمار على كل الأصعدة. وفي هذا السياق الذي لا يحتمل التورط في تفتيت المنطقة، ودفعاً لأي أزمات

محتملة او مفتعلة مستقبلا، اكدت القمة على رفض أي تدخل اجني في ليبيا، وتبنت دعم أي مسعى يهدف الى تنظيم انتخابات من خلالها يتسنى انقاذ وحدة الدولة الليبية .

3. مواءمة السياسات نحو إدارة معضلة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة: رفعت هذه الدول الثلاث التحدي لمواجهة هذه المعضلة، في المنطقة عامة و في تونس خاصة، باعتبارها أصبحت طريق للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الى أوروبا. حيث عانت تونس سنة 2023، من ارتفاع كمية المهاجرين نحو الجزر الإيطالية و الوافدين من افريقيا، والتي ناهزت 53 الف مهاجر، وإيقاف حوالي 429 قاربا تستعد للإبحار، يستغلها اكثر من 600 وسيط و متواطئ. ومن منطلق الدولة الحاجز، تسعى إيطاليا اليوم، ومن ورائها طبعاً الاتحاد الأوربي، وباسم الدعم المالي، ان تجعل من تونس (وخاصة ولاية صفاقس) منطقة توطين واحتباس لهذه التدفقات من البشر، وحاجزا منيعا لهما من تهديدهما، وهو ما ترفضه تونس وتتصدى له. هذا السياق، فرض التوجه نحو التعاون الموسع بين الثلاثية المغاربية لتكثيف عملية حماية الحدود المشتركة ضد التدفقات غير النظامية من المهاجرين، والتصدي لشبكات الجريمة المنظمة التي جعلت من المنطقة مجالا حيويا للاتجار بالبشر، والمخدرات والارهاب.

4. تنمية القطاعات السيادية والمنتوجات النقدية: وضرورة الخروج من الحيز او التصنيف الذي وضعها فيه المتعامل الاقتصادي الدولي سواء الأوروبي او الأمريكي وحتى الصيني او غيرهم، باعتبار المنطقة فقط كسوق للطاقة، ومجال لصادراتهم التجارية ومنتوجاتهم الفلاحية والصناعية الاستهلاكية، ومصدر للعمالة الزهيدة.

ويبدو ان صناع القرار الثلاثة اليوم ادركوا حتمية تغيير هذا المنطق، وبأن افضل فرصة للتنمية تكمن في الانفتاح والتكامل، ولا بد من استراتيجية لرفع معدلات التكامل للمنطقة في سلاسل القيمة العالمية، فان الحل هو التعجيل بالانتقال نحو تطوير مشاريع عديدة في مجالات سيادية على غرار الامن الغذائي و القطاع الفلاحي بدعم الزراعة النقدية سيما منها الحبوب والعلف، أيضا ضمان الأمن المائي، من خلال بناء مقاربة عابرة للحدود لتسيير الموارد المائية، للحد من الافراط في استغلال المياه الجوفية، وتفعيل مشاريع التحلية والاستغلال لمياه البحر.

5. تسريع التعاون و التنفيذ لمشاريع البنى التحتية كرافعة للتنمية: من اجل تحفيز الاقتصاد البيني، وفي اطار الاستثمارات الكبرى المشتركة في عديد الميادين، تم تبني مشروع التوصيل الكهربائي للدول الثلاث، وتنشيط الخطوط البحرية والبرية بينها، وتسهيل حركة البضائع والأشخاص، الى جانب مشروع الهيدروجين الأخضر.

خاتمة

رغم ان مسؤولية تجميد اتحاد المغرب العربي، يتحملها النظام الملكي في المغرب ونخبه السياسية، الا انه دفعت شعوب واجيال المنطقة من حقها وفرصتها في التنمية والامن المستدامين. وهنا اخذت قمة تونس الثلاثية على عاتقها البحث خارج الصندوق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبعث روح متجددة في التعاون البيني، والتنسيق لمواءمة السياسات العليا، بتشريعات وقوانين وسياسات عامة بين الدول الثلاث حاليا، مع امكانية التوسع وانضمام دول اخرى مستقبلا الى المبادرة، للخروج من حالة الانسداد، بخلق درع واق واستباقي لحماية المنطقة من تغول التهديدات والتدخل الخارجي. سيما وان الثلاثي المغربي الجزائر، تونس وليبيا يشكل كتلة منسجمة، سواء في طبيعة الأنظمة السياسية و الثقافة السياسية وحتى على مستوى السياسات الخارجية، ما يمكنها من تفعيل حد كبير من المشترك السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يسوغ لها المواقف والمصالح المشتركة مستقبلا.

فالتوجه لبناء هذا التكتل الإقليمي في المنطقة المغربية هو فرصة لسد فراغ إقليمي نتج عنه انعكاسات أضرت بمصالح الدول والمجتمعات، وفتحت المجال لتكتلات إقليمية اخرى، لاسيما الاتحاد الاوروي بالضغط على الدول المغربية والتفاوض مع كل دول منفردة، في قضايا اساسية متعددة كالأمن والهجرة غير النظامية واتفاقيات التجارة والشراكة. وبالتالي تعد هذه المبادرة ضرورة لتشكيل قوة باعثة لاتحاد طالت غيبوبته، في نظام دولي تتسارع فيه الكتل الاقليمية وتجتهد لتتكامل وتوحد مواقفها اكثر.

قائمة المراجع:

- مرسوم تنفيذي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1983). مرسوم رقم 83-377 مؤرخ في 15 شعبان عام 1403، الموافق لـ 28 ماي 1983، يتضمن المصادقة على معاهدة الاخاء والوفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقعة بمدينة تونس في 19 مارس 1983. تونس.
- الأمانة العامة اتحاد المغرب العربي. (بلا تاريخ). معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، انظر على الرابط: www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm تم الاسترداد من
- رئاسة الجمهورية رئاسة الجمهورية الجزائرية. (2024). البيان الختامي المشترك قمة تونس الثلاثية 22 أفريل 2024.
- ظهير شريف المملكة المغربية. (1984). رقم 134.84.1 صادر في 20 من ذي القعدة 1404 الموافق لـ (18 أوت 1984) بإجراء استفتاء في شأن المعاهدة المحدث بمقتضاها اتحاد بين دولة المملكة المغربية ودولة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المبرمة بمدينة وجدة . الرباط.
- مصطفى الفيلالي. (2005). المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وكالة الأنباء الجزائرية وكالة الأنباء. (2024). تصريح وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، السيد أحمد عطاف، حول الاجتماع التشاوري بين قادة الجزائر وتونس وليبيا. تم الاسترداد من <https://www.aps.dz/ar/algerie/161046>
- وكالة الأنباء وكالة الأنباء الجزائرية. (15, 5, 2024). تصريح رمضان لعمامرة بخصوص قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، 2021/8/24. تم الاسترداد من <https://www.aps.dz/ar/algerie/111617>
- Banque africaine de développement , B. (2019). *L'intégration régionale au Maghreb : Défis et opportunités du secteur privé.*

- CANTONI, R. (2017). *Oil Exploration, Diplomacy, and Security in the Early Cold War: The Enemy Underground*, Routledge Studies in Modern European History. ■
- Levi, E. (2018). *Israel and Morocco : cooperation rooted in héritage*. Récupéré sur the israeli institute for regional foreign policies. ■
- Suarez, A. (2009). *Intégration régionale et mondialisation*. France. ■